المحلية الصباح
العدد 2313 - السنة الثامنة
الجمعة غرة صفر 1437 - الموافق 13 نوفمبر 2015
Friday 13 November 2015 - No.2313 - 8th Year

«السكنية» وزعت بطاقات قرعة الدفعة الـ 15 من قسائم جنوب المطلاع

وزعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس بطاقات دخول قرعة الدفعة 15 من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع للضاحية (ن 8) التي تشتمل على 383 قسيمة بمساحة 400 متر مربع لكل منها.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي أمس إن الأولوية لأسماء المواطنين المستحقين لدخول القرعة تمت بناء على أولوية الطلب الإسكاني التي وصل التخصيص لها حتى تاريخ التاسع من أكتوبر عام 2003.

وأضافت أن عملية توزيع بطاقات دخول القرعة بدأت اليوم وتستكمل يوم الأحد المقبل في حين سيتم توزيع بطاقات الاحتياط يوم الاثنين المقبل على أن تجرى القرعة يوم الاثنين الموافق 18 نوفمبر الجاري.

وتضم مدينة جنوب المطلاع السكنية 30400 وحدة سكنية بمساحة قدرها 400 متر مربع إضافة إلى الخدمات الأساسية والمباني العامة من المدارس والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء ومراكز الضاحية وأفرع الجمعيات التعاونية والمساجد.

لتقييم الأداء وإنشاء قاعدة بيانات داخلية بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات

الصانع يشكل لجنة لتأهيل الشركات المرشحة لمناقصات «الأوقاف»

أصدر وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع قرارا بتشكيل لجنة (تأهيل الشركات) المرشحة للمناقصات المطروحة بقطاعات الوزارة وتحديد أسمائها من قائمة لجنة المناقصات المركزية.

وقالت (الأوقاف) في بيان صحافي أمس إن اللجنة تختص بدراسة تقارير تقييم الإدارات المختلفة لمستوى أداء الشركات ومقاولي الباطن والأجهزة الفنية السابق التعاقد معها والمنتهية عقودها والسارية والمطروحة أسماؤها ضمن قائمة اللجنة المركزية مع عدم الإخلال بأحكام قانون المناقصات العامة رقم 37 لسنة 1964 على أن تلتزم اللجنة بقواعد وأسس التأهيل.

وأضافت أن قواعد وأسس التأهيل تتضمن الجانب المالي للشركة شاملا رأسمالها والإيرادات المتحققة والدخل السنوي وصافي الأرباح لمجمل نشاط الشركة والموقف المالي لها خلال الأعوام السابقة التي تحددها اللجنة.

ولفتت إلى أحقية اللجنة في أن تطلب من الشركة شهادات من البنوك التي تتعامل معها تبين وضعها المالي وجدارتها الائتمانية واستعداد البنوك لمنحها تسهيلات إضافة إلى قدرات الشركة الإدارية من حيث الشكل الإداري وما تشمله من حجم العمالة الفنية والإدارية وخبرتها في تنفيذ العمل المطلوب.

وأكدت أن القرار طالب اللجنة المشكلة بتقييم الأداء وإنشاء قاعدة بيانات داخلية خاصة بها وبالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات بالوزارة وقسم التدقيق والمتابعة التابع لمكتب وكيل الوزارة المساعد لشؤون المساجد وباقي الإدارات المتخصصة.

■ أحقية اللجنة في أن تطلب من الشركة شهادات من البنوك التي تتعامل معها تبين وضعها المالي وجدارتها

وبينت (الأوقاف) أن قاعدة البيانات تتضمن أسماء وأداء الشركات والمقاول الرئيس والجهاز الفني المعاون له ومقاول الباطن والجهاز الفني المعاون له على أن تتم متابعة ما تم بشأن عقودهم الراسية عليهم لاحقا وتمام تنفيذها بالتنسيق مع الجهة المتعاقدة.

وأفادت بأن اللجنة ستقوم بعملية بتقييم أداء الشركات استنادا إلى درجات التقييم بالنظم المعمول بها في هذا الشأن على أن يؤخذ بهذا التقييم في عملية التأهيل مستقبلا إضافة إلى تحديث البيانات كل عام مالي.

وقالت إن للجنة الحق في استبعاد الشركات التي لم تتقدم بعطاءات من دون عذر مقبول في مناقصتين متتاليتين رغم إدراجها بقائمة الشركات المدعوة لعقود تلك المشاريع على ألا ترسو على الشركة أو المقاول الذي لم يسبق للوزارة التعامل معه لمناقصة أخرى لذات التخصص حتى يحصل على تقرير أداء معتمد من اللجنة.

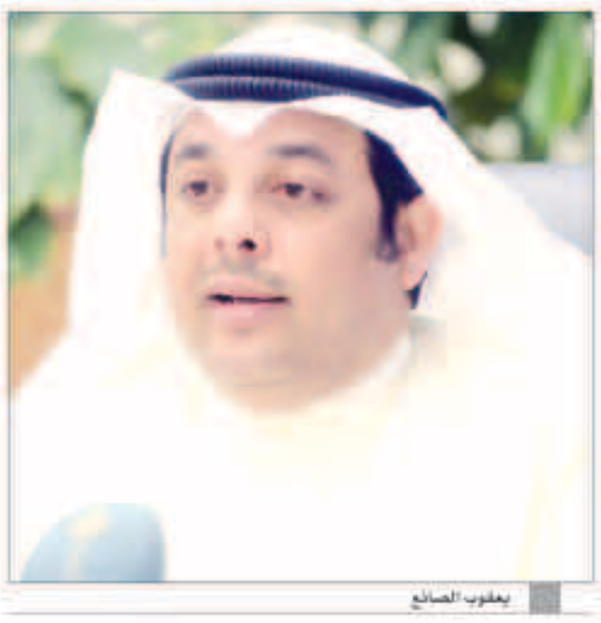
يعقوب الصانع

وبينت أن القرار تضمن وضع قائمة سوداء تدرج فيها أسماء الشركات والمؤسسات والمقاولين وأجهزتهم الفنية الذين يثبت تقصيرهم الشديد في القيام بالتزامهم التعاقدي أو من يثبت استخدامهم مواد محظورة في البناء بغرض التوفير في النفقات أو مواد مضره بصحة الإنسان على المدين القصير أو الطويل.

وبينت أن اللجنة المشكلة تختص بالنظر في أمر إدراج الشركات أو المقاولين على القائمة السوداء ورفعها من القائمة مع مراعاة مخاطبة اللجنة المركزية والجهات ذات الصلة بالقرار على أن يرفق معه كافة المستندات والتقارير المؤيدة للطلب لافتة إلى أن "قرار الإدراج يكون لمدة عامين ماليين".

وأشارت الوزارة إلى أن القرار حدد واجبات ومحظورات أعضاء اللجنة المشكلة وتعارض المصالح مؤكدا ضرورة التزام أعضائها بالواجبات المنصوص عليها بالمادة 24 من قانون الخدمة المدنية والقواعد المنصوص عليها بتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2012 بشأن توجيهات وإرشادات السلوك لموظفي الجهات الحكومية والنزاهة والشفافية في اتخاذ القرار.

■ توضيح الشكل الإداري وما تشمله الشركة من حجم العمالة الفنية والإدارية وخبرتها في تنفيذ العمل المطلوب

وحظر القرار على أعضاء اللجنة الاتصال بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأي وسيلة من وسائل الاتصال بأي من الشركات محل دراسة اللجنة في غير شأن عمل اللجنة "إذا كان من شأن ذلك الإتصال ترغيب الشركة أو ترهيبها أو افشاء أسرار اللجنة".

ووفقا للقرار يترأس لجنة تأهيل الشركات لعقود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكيل الوزارة ومدير إدارة الشؤون الهندسية نائبا لرئيس اللجنة وعضوية كل من مدير إدارة الإسناد ومدير إدارة نظم المعلومات ومراقب الميزانيات ومراقب مكتب التنسيق والدعم الفني ورئيس قسم التدقيق والمتابعة ورئيس قسم المناقصات والجهة الطالبة.

انتشار مروري مكثف لتأمين الطرق ودوريات على مدار الساعة بين المخيمات

المهنا: جاهزون لمواجهة موسم البر والامطار

عبدالله المهنا

■ لا للاستهتار والرعونة والسباقات غير المشروعة وقيادة الأطفال للمركبات في البر ستقابل بكل حزم

■ التأكد من سلامة الإطارات والكوابح ومساحات المطر السبيل الامثل لتجنب مخاطر الطريق

■ حملة توعوية مرورية لمرتادي الطرق والمخيمين بالتعاون مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني

اكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء عبدالله المهنا ان قطاع المرور وجميع أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية نفذ خطته الخاصة لمواجهة موسم البر وكذلك موسم الأمطار تحت شعار (خيم بأمان.. وارجع بسلام) الذي بدأ مع بداية هذا الشهر.

وشدد ان هناك تنسيقا كاملا ومستمرا على مدار الساعة بين كافة أجهزة وزارة الداخلية ومن بينها قطاع الأمن العام والإدارة العامة المركزية للعمليات والإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للدفاع المدني والادارة العامة لشرطة النجدة، والإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني.

وأشار الى أن التعاون بين الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني بوزارة الداخلية من أجل التنسيق مع جميع وسائل الإعلام لتصل أهداف الحملة التوعوية (خيم بأمان.. وارجع بسلام) للجميع.

وأوضح أن الإدارة العامة للمرور قامت بجهد كبير من خلال ادارة هندسة المرور التي وضعت الخطط اللازمة لمواجهة موسم الامطار ورفع كفاءة ومستوى الخدمة على الطريق وخصوصا بما يتعلق في مواقع تجمع المياه بالتنسيق مع وزارة الأشغال وتفعيل دور هندسة المرور بالتعامل السريع في حالة تعطل بعض التقاطعات أو الإشارات المرورية ومتابعتها من خلال غرفة التحكم.

وذكر أن الجهد الكبير الذي تبذله كافة القطاعات الأمنية المختصة والانتشار الواضح لرجال الأمن والمتمثل في تواجدهم بالتقاطعات والطرق الرئيسية قد أسهم في تحقيق انسيابية الطريق رغم هطول الأمطار وعلى ضرورة إتباع عدد من النصائح من اجل توفير الحماية والسلامة للمواطنين والمقيمين من الامطار والسيول.

وأوضح أنه على رأس هذه النصائح ترك مسافة كافية بين كل مركبة وأخرى ، وتخفيف السرعة الى الحدود المقررة، وضرورة استخدام حزام الأمان في جميع الأحوال والظروف لتجنب اثار التصادم نتيجة انزلاق إطارات المركبات على الطرق المبتلة، وكذلك ضرورة التأكد من سلامة الإطارات والكوابح ومساحات المركبة وذلك تجنبا للمخاطر التي يمكن ان تواجههم على الطرق أثناء هطول الأمطار، منوها بضرورة عدم استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة.

وكشف اللواء المهنا عن خطة شاملة للتغطية المرورية لجميع الطرق السريعة والحيوية وكذلك القريبة من مناطق التخييم لمواكبة موسم المخيمات، مطالبا المواطنين والمقيمين بضرورة التعاون مع رجال المرور والتقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها في البلاد.

وحذر من بعض الظواهر السلبية التي تصاحب موسم الأمطار وموسم التخييم المتمثلة في قيادة المركبات برعونة واستهتار والسماح للابناء صغار السن بقيادة المركبة مما لتلك الظواهر المخالفة للقوانين من آثار سلبية على أمن وأمان الجميع، وان القانون سوف يطبق على الجميع مؤكدة بتوزيع شامل لدوريات المرور في الطرق.

واختتم اللواء المهنا متمنياً للجميع موسما آمنا، موجها الشكر الى المواطنين والمقيمين على تعاونهم من أجل الحفاظ على سلامتهم وسلامة مرتادي المخيمات ووصول أهداف الحملة للجميع.

المحكمة استمعت إلى مرافعة دفاع المتهمين

الاستئناف «تحجز قضية تفجير مسجد «الصادق» إلى جلسة 13 ديسمبر للنطق بالحكم

حجزت الدائرة الجزائية الأولى في محكمة الاستئناف برئاسة المستشار هاني الحمدان قضية تفجير مسجد الإمام الصادق (الجناية رقم 40 لسنة 2015 - 2015/24 - 2015/3496 جنايات أمن دولة مستانفة) إلى جلسة 13 ديسمبر للنطق بالحكم.

ونظرت محكمة (الاستئناف) في جلستها أمس في القضية لتقديم دفاع المتهمين.

وكانت المحكمة استمعت في جلستها المنعقدة في الخامس من شهر نوفمبر الجاري إلى مرافعة المدعين بالحق المدني بعد أن استمعت في جلستها المنعقدة في 29 أكتوبر الماضي في جلسة سرية لأقوال ضابط الواقعة.

وفي أولى جلساتها في 25 أكتوبر الماضي استمعت (الاستئناف) إلى أقوال المتهم في القضية عبدالرحمن صباح عيدان الذي صدر ضده حكم بالإعدام من دائرة الجنايات بالمحكمة الكلية (محكمة أول درجة) وأنكر جميع أقواله الذي أقر بها أمام (الجنايات) كما أنكر جميع المتهمين التهم المسندة إليهم من المحكمة.

وكانت دائرة الجنايات في المحكمة الكلية (أول درجة) أصدرت في وقت سابق برئاسة وكيل المحكمة محمد الدعيج الحكم بإعدام سبعة من المتهمين وحبس ثمانية متهمين لمدد تراوحت بين سنتين و 15 سنة وبراءة 14 متهما من إجمالي 29 متهما في القضية.

محكمة الاستئناف

وأصدرت المحكمة حكمها حضوريا على المتهمين كافة وغيابيا على خمسة متهمين هم الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس عملا بقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

وعقدت (الجنايات) أولى جلساتها لمحاكمة المتهمين في هذه القضية في الرابع من شهر أغسطس الماضي بينهم سبعة كويتيين وخمسة سعوديين وثلاثة باكستانيين و 13 شخصا من المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية إضافة إلى متهم هارب لم تعرف جنسيته بعد.

وتعرض مسجد الإمام الصادق الكائن في منطقة الصوابر بالكويت العاصمة إلى تفجير إرهابي في 26 يونيو الماضي خلال صلاة الجمعة في رمضان المبارك نفذه الانتحاري فهد سليمان القباع الذي انقضت الدعوى الجزائية بالنسبة له بالوفاة ما أدى إلى استشهاد 26 شخصا وإصابة 227 بجروح متفاوتة.

وكانت القيادة السياسية الكويتية وعلى رأسها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والقيادات الشعبية استنكرت حادث الانفجار الإرهابي في المسجد والساعي إلى زرع الفتنة والنعرات الطائفية البغيضة بين الكويتيين.

وقدم سمو أمير البلاد صورة واضحة من صور ترابط أهل الكويت عندما كان أول الموجودين في منطقة الحادث وباتت عبارة سموه "هذولا عيالي" شعارا شعبيا ووطنيا.

كما دانت مختلف مؤسسات المجتمع المدني هذا العمل الإجرامي وما يمثله من خروج عن شريعة الدين الإسلامي الحنيف بسفك دماء الأبرياء الآمنين وقتل النفس التي حرم الله.

بعد أن كشفت عنها مياه الأمطار التي هطلت أخيرا على البلاد

الحرس الوطني حذر الجمهور من الاقتراب لموقع الإذاعة بكبد لوجود بعض الألغام

دعا الحرس الوطني المواطنين والمقيمين إلى عدم الاقتراب من موقع محطة إرسال الإذاعة في منطقة كبد نتيجة العثور على بعض الألغام والمخلفات العسكرية والتي كشفت عنها مياه الأمطار التي هطلت أخيرا على البلاد.

وقال مدير التوجيه المعنوي في الحرس الوطني المقدم الركن عبدالله صالح نزال في تصريح صحافي أمس إن قوات الحرس الوطني المكلفة تأمين موقع محطة إرسال الإذاعة في منطقة كبد عثرت على بعض الألغام والمخلفات العسكرية الأخرى بعد هطول أمطار الخير على البلاد.

وأضاف نزال أن فرق التخلص من المتفجرات التابعة لقيادة الحماية والتعزيز في الحرس الوطني قامت بالتعامل مع المخلفات والألغام والتخلص منها بالتنسيق مع عمليات الجيش الكويتي وعمليات وزارة الداخلية.

وأوضح أن الفرق لاتزال تمشط الموقع كاملا مع اتخاذ كل الإجراءات والاحتياطات الأمنية حتى يتم التأكد تماما من خلوه من أي مخاطر تهدد حياة مرتادي المنطقة.

ودعا الجميع من مرتادي منطقة كبد إلى عدم الاقتراب من محيط موقع محطة إرسال الإذاعة حرصا على سلامتهم مطالبا الجميع بالإبلاغ عن أي أجسام مشتبه بها يتم العثور عليها من خلال الاتصال برقم الطوارئ في وزارة الداخلية (112).

ينفذ حالياً بكلفة إجمالية تجاوزت الـ 260 مليون دينار

«الأشغال»: أنجزنا 85.5 في المئة من مشروع تطوير طريق الجهراء

أكد الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في وزارة الأشغال العامة المهندس أحمد الحصان إنجاز 85ر5 في المئة من أعمال مشروع تطوير طريق الجهراء الذي ينفذ حاليا بكلفة إجمالي 260ر345 مليون دينار كويتي.

وقال الحصان في تصريح صحافي أمس إن المشروع من أكبر مشاريع البنية التحتية في البلاد متعدد الأدوار ويكاد يكون الأول من نوعه ويتألف من ثلاث طبقات لذا يصنف على الصعيد الدولي من المشاريع الضخمة والمهمة خصوصا أن هناك فرقا ضخمة من المهندسين والفنيين والعمال يعملون به يتوزعون على الأقسام كافة.

وأضاف أن مشروع تطوير طريق الجهراء يدخل ضمن إجمالي الخطة الاستراتيجية للدولة لتطوير شبكة الطرق في الدولة ويتألف المشروع من 7ر17 كلم من الجسور العلوية بطريقة القطع مسبقة الصب ومنها 3ر7 كلم بطريق الجهراء الرئيسي و4ر2 كلم للطرق المتقاطعة معها و 8 كلم من المنحدرات (الرامبات).

وأوضح أن المشروع يهدف إلى الفصل بين حركة المرور العابرة وحركة المرور المحلية ورفع القدرة الاستيعابية لطريق الجهراء ما سيؤدي الى التقليل من ازدحام المرور وخفض نسب الحوادث فضلا عن السعي إلى رفع مستوى الخدمات لمستخدمي الطريق.

ولفت إلى الدور الاجتماعي والتدريبي حيث يستقبل المشروع باستمرار مجموعات من طلبة كلية الهندسة المدنية بجامعة الكويت ويقدم لهم محاضرات وورشا تدريبية وزيارات تفقدية لمواقع العمل للمشروع.

وأشار إلى زيارات متفرقة وتدريبات تجرى في المشروع لإدارة الخبراء في وزارة العدل كما يستقبل المشروع مهندسين من وزارة الأشغال حديثي التخرج بصورة مستمرة لإعداد كوادر جديدة قادرة على تحمل المسؤولية. وقال الحصان إن المشروع يخدم العديد من المناطق والمنشآت الحيوية كجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وميناء الشويخ ومنطقة المستشفيات ووزارة الدفاع والأكاديميات العسكرية والمناطق الصناعية والسكنية.

وذكر أن من شأن المشروع تحويل طريق الجهراء الى طريق سريع وتطوير الطرق الرابطة بين طريق جمال عبدالناصر وطريق الجهراء مبينا أن مشروع تطوير طريق الجهراء يشمل تحويل وحماية الخدمات القائمة وإعمال الزراعات التجميلية والري.

لتصل نحو 15 عيادة خلال الأشهر المقبلة

السهلاوي: خطة للتوسع في عيادات الصحة النفسية بمراكز الرعاية الاولية

كشف وكيل وزارة الصحة الدكتور خالد السهلاوي عن التوسع وزيادة عدد العيادات النفسية في مراكز الرعاية الاولية لتصل لنحو 15 عيادة خلال الاشهر المقبلة لافتا الى ان الموجود منها حاليا سبع عيادات وذلك مع بداية تعميم الفكرة منذ عامين.

وقال السهلاوي في تصريح على هامش تكريم أعضاء ومتطوعي حملة (تقبل) للتعريف بالامراض النفسية "نتوقع زيادة العيادات النفسية في مراكز الرعاية الاولية لتصل الى نحو 15 عيادة خلال الاشهر المقبلة وذلك لزيادة الإقبال عليها بعد زيادة الوعي بتلك الامراض في المجتمع". وتطرق الى بعض المفاهيم الخاطئة التي ارتبطت بالامراض النفسية في السابق عند البعض وخشية الناس الذهاب الى الطب النفسي لارتباط ذلك ببعض المفاهيم مشيرا الى الجهود التوعية التي تبذلها الوزارة في تغيير تلك المفاهيم بالتعاون مع حملة (تقبل) وبعض الجهات المعنية الاخرى.

ووفق احصائيات مهنية لفت السهلاوي الى ان هناك اكثر من 30 في المئة من افراد المجتمع لديهم مشاكل نفسية موضحا ان المشاكل النفسية ليس فقط انفصام في الشخصية أو جنون وانما هناك الاكتئاب والقلق وقلة النوم والتبول اللاارادي عند الاطفال الصغار والميل الى العنف. وأضاف ان الوزارة في هذا الصدد تسعى جاهدة للتوعية بتلك الامراض لافتا الى تخصيص الوزارة للرقم (151) للاستفسار والتواصل حال وجود اي مشاكل نفسية. وأكد توافر الامكانيات لمساعدة المتصل عبر اطباء وكادر اختصاصي أو من خلال ارشاده الى مكان توفر العيادات النفسية. وحول التشريعات الصحية التي ستري النور قريبا أوضح السهلاوي ان هناك كثير من القوانين على طاولة مجلس الوزراء وسيتم احالتها لمجلس الامة من بينها قانون الطب النفسي وقانون سلامة المرضى الذي سيتم تطبيقه قريبا.